

وان تلاحظ الاهتمام الشديد الذي أبدته الوفود بالمشكلات الاقتصادية الدولية أثناء المناقشة العامة في الجمعية ،

وان ترى عن اقتناع ضرورة ابداء الأمم المتحدة اهتماما أكبر بعوامل الاقتصاد العالمي التي تؤثر في معدل الانماء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ،

تطلب الي الأمين العام أن يقوم ، استنادا الي سجل الأعمال التي اضطلعت بها في السنوات الأخيرة الهيئات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والى الوثائق الأخرى المناسبة ، بما في ذلك المعلومات التي سيتلقاها من الحكومات استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ١٣١٦ ( الدورة ١٣ ) المتخذ في ١٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٨ ، بمايلي :

(أ) اعداد موجز تحليلي لمختلف الوسائل الدولية الكفيلة بتعجيل النمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ،

(ب) رفع الموجز التحليلي سالف الذكر الي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والعشرين لبحثه ، وموافاة الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة بجميع الملاحظات التي يرى المجلس ضرورة ابدائها بشأن هذا الموضوع .

الجلسة العامة ٢٨٨

١٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٨

القرار ١٣٢٤ ( الدورة ١٣ )

المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الأساسية

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر أهمية دخل التصدير في الانماء الاقتصادي لكثير من البلدان ، ولاسيما البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ، وان تذكر أن تغيرات شروط التبادل التجاري تؤثر في الانماء الاقتصادي لكثير من البلدان ،

وان تقدر أن ازدياد سرعة التوسع في تجارة الصادرات في البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم عظيم الأهمية لارساء أساس انمائها الاقتصادي ،

وان تدرى المشاكل بخلاصة ، التدبير الأجل والدقيقة الأيدي ، التي تراجه بلدان عديدة . ولا سيما البلدان ذات الاقتصاد اللبيل التقدم ، نتيجة للتقلبات العنيفة في أسعار كثير من المنتجات الأولية ولتوقع سياسة الحماية الجمركية في مختلف سرور على الاتجار الدولي بمثل هذه المنتجات ،

وان تدرى بالتالي الحاجة الماسة الى مراعاة الجهد لتهيئة ظروف أشد استقرارا لتجارة السلع الأساسية وتخفيف السعاب التي تراجه في الرقت الحاضر كثيرا من البلدان المنتجة للسلع الأساسية الزراعية والمعدنية على السواء ،

وان تميل علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٩١ ( الدورة ٢٦ ) المتخذ في ٣١ تموز ( يولييه ) ١٩٥٨ باعادة تشكيل لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية ،

وان تدرى أن الأثرة الدراسية الحكومية الدولية الخاصة بالسلع الأساسية مازالت كما جاء في هذا القرار ، هي المسؤولة في المقام الأول عن تقديم اقتراحات معينة للسياسات الحكومية مما يمكن اتخاذه من تدابير بالنسبة الى سلع أساسية معينة ،

وان تحرب عن أملها في أن تتمكن لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية من زيادة اسهامها في تهيئة ظروف أشد استقرارا للتجارة الدولية للسلع الأساسية ،

وان تدرك ازدياد الامتصاص الذي توليه الحكومات الى المشاكل الخاصة بالسلع الأساسية كما يستدل عليه من أعمال لجنة مشاكل السلع الأساسية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومن الأحداث الأخرى مثل انشاء فريق دراسي للبحر في الأيام الأخيرة ، والاجتماعات التي عقدتها حديثا الأمم المتحدة حول النحاس والبراسم والزنك ، والمفاوضات الأخيرة لتعديل اتفاق الستو الدولي ، والمباحثات الجارية لتعديل اتفاق التمتع الدولي ، والدراسة التي يجريها حاليا الأارات المتعاقدون في الاتفاق المصمم لتحريرنة الجمركية والتجارة عن نواحي التجارة الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية ،

وان تدرك كذلك أن العمل الفعال بالنسبة الى سلع أساسية معينة يتألب ، في مختلف الأحوال ، تعاونا إيجابيا من البلدان الرئيسية المنتجة والبلدان الرئيسية المستهلكة على السواء بما فيه خدمة لمصلحتها المشتركة ،

وان تلاحظ بارتياح ازدياد اتجاه الحكومات الى توسيع نطاق الدراسات والمباحثات الدولية حول المشاكل الخاصة بالسلع الأساسية لتتناول لا مجرد عدم استقرار الأسعار، بل وكذلك أسبابه العميقة وأثاره الاقتصادية والوسائل الممكنة لمعالجتها،

١- تحث حكومات الدول الأعضاء على أن تواصل دراستها ، سلعة فسلعة ، لمسألة التدابير التي قد يحسن اتخاذها أو يمكن تطبيقها لحل المشاكل المتعلقة بكل سلعة أساسية ،

٢- وتؤيد التدابير التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ٦٩١ ( الدورة ٢٦ ) لزيادة فعالية لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية بقراره دعوة اللجنة الى الاجتماع في أوائل عام ١٩٥٩ ،

٣- وتوصي البلدان الرئيسية المنتجة والبلدان الرئيسية المستهلكة بأن تنظر بكل عناية في إمكانية انضمامها الى الاتفاقات الدولية القائمة المتعلقة بمشاكل التجارة الدولية للسلع الأساسية ، أو تعاونها تعاوناً ايجابياً على تنفيذها ،

٤- وتعرب عن أملها في أن تمتنع البلدان التي لا تشارك في الاتفاقات التجارية الدولية القائمة ، أو التي لا تتعاون على تنفيذها ، عن اللجوء الى أساليب تعتبر بوجه عام مغايرة للعرف التجاري ، تعوق أو تحول دون اعمال هذه الاتفاقات بصورة مرضية ،

٥- تناشد حكومات سائر الدول الأعضاء أن تمنع جهودها لتهيئة ظروف ملائمة لتوسيع نطاق التجارة الدولية ، وأن تراعى ، فيما يتعلق بسياساتها وأساليبها التجارية ، جميع الآثار الضارة التي قد تخلفها ، ولا سيما في تجارة البلدان المتخلفة اقتصادياً .

الجلسة العامة ٧٨٨

١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨